علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية

د.أحمد شكر حمود الصبيحي

جامعة الأنبار - كلية القانون

المجتمع المدني والديمقراطية

استخدمت عبارة المجتمع المدني للوهلة الأولى للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى فان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيمًا سياسيًا أو هو المؤسسات التي تشير إلى مجموعة من المنظمات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية تحفظ لها مكانًا وسطًا بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة أخرى.
ومصطلح المجتمع المدني ليس بالمصطلح الحديث ولكنه لقي رواجًا أكاديميًا وعمليًا في العقد الأخير من القرن العشرين سواء على الصعيد العالمي أو العربي، ويرتبط ظهور مصطلح المجتمع المدني بظهور نظريات العقد الاجتماعي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في المجتمعات الغربية للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار الذين اختاروا بإرادتهم الطوعية حكوماتهم، وانحسر تداول المصطلح عن الحياة الفكرية والسياسية لفترات من السنين وعاد إلى الظهور بقوة وذلك بسبب عوامل عديدة منها تعاظم دور المجتمع المدني في استعادة الديمقراطية وتفعيلها وحل وإدارة الصراع سلميًا وحماية الدولة من الانهيار.
إن تبلور المجتمع المدني وبروز وتعاظم الحاجة له قد ارتبط بالحاجة المتزايدة إلى مفردات جديدة للتعامل مع واقع القرن الحادي والعشرين بكل ما ينطوي عليه من مدركات ومعطيات،
بعبارة أخرى إن إعادة استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وما صاحبها من تطور في اتجاه الديمقراطية، فإحدى الإشكاليات المهمة التي ارتبطت إثارتها باستخدام المفهوم هي عن علاقته بالديمقراطية، حيث كان السؤال المثار في هذا الخصوص هو هل المجتمع المدني هو بالضرورة مجتمع ديمقراطي؟

الإطار النظري: التأصيل المفاهيمي:
ينبه التداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني إلى ضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل هذا المفهوم، عبر إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعملية، إن استخدام المجتمع المدني يثير إشكاليات عديدة منها [١]:

١. انه مفهوم جديد على الفكر والثقافة العربية الإسلامية، حيث لم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة من القرن الماضي، واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزات المفهوم في بيئته الأولى.
٢. انه ابن الثقافة والبيئة الغربية الرأسمالية، الليبرالية، العلمانية.
٣. انه قرين الحداثة والتطور العلمي في الغرب الصناعي، وأن تكونه لم يكن ممكنًا إلا نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية، ثورات كانت تعمل مجتمعة ومتضافرة على إحداث نقلة كيفية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والمجتمع، وإن هذه النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهنية، ربما لم يتم تحقيقها في الوطن العربي بعد لأسباب عديدة [٢]:
٤. يستخدمه البعض ليس كمقابل للدولة بل كمضاد لها.
٥. بعض آخر يستخدمه كمقابل للدين، بحيث يجب فصل الدين عن الدولة، أي إعلان مبادئ العلمنة الكاملة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني [٣].
٦. النشأة الخارجية للدولة القطرية العربية وتسلطيتها تأريخياً، لم تهيئ التربة الملائمة لنمو المجتمع المدني، فضلاً عن إنها لم تؤسس دولة ملتحمة بمجتمعها، كما أن تفكك أواصر المجتمع التقليدي لم يعقبه تكون مجتمع مدني حقيقي ومن هنا أصبحت الدولة هي المهيمن الأكبر، وبالتالي تقليص الهامش الممكن للعمل السياسي المستقل الذي لا يستمد شرعيته من زبونيته للدولة، وأن هذا هو الذي يفسر هشاشة التنظيم الحزبي والنقابي وكل أنواع التنظيمات الأهلية الأخرى [٤].

وقبل التعرف على مفهوم المجتمع المدني نقول أنه ظاهرة نسبية [٥]، وهي ليس حكرًا على بيئة معينة، مثل غيرها من الظواهر والمفاهيم الإنسانية الأخرى فهذه الظاهرة عرفتها خبرات مجتمعات ودول عديدة، لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين، ومن جهة أخرى فإنه من المتصور وفي وضوء خصوصية واقع المجتمعات، فرز مكونات

وأشكال متمايزة نوعًا ما أي إبداع تكوينات قد لا تتخذ الأبنية والهياكل نفسها.

ومهما تكن الاختلافات في تحديد مفهوم المجتمع المدني، فإنها ترجع في النهاية إلى تصورين رئيسيين لهذا المفهوم هما:

الأول: مفهوم واسع يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معًا فيعرف المجتمع المدني: بأنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزًا وسيطًا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى [٦]، وبناءًا عليه، فإن مؤسسات المجتمع المدني، تشمل المؤسسات التقليدية الاجتماعية مثل العشائرية والقبلية والطائفية إضافة إلى المؤسسات الحديثة مثل الجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والاتحادات والتعاونيات ومراكز البحث والجامعات ومنظمات حقوق الإنسان.

الثاني: مفهوم ضيق، يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة، فيعرفه بأنه (مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بـ(الإرادة الحرة) لأبناء أي مجتمع، في استقلال نسبي عن المؤسسات (الأرثية) مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة من ناحية وعن (الدولة) من ناحية أخرى أو بعبارة أخرى هو المجتمع الذي تقوم فيه (دولة المؤسسات) بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان والقضاء المستقل، والأحزاب، والنقابات، والجمعيات [٧]، وهو أولاً وقبل كل شيء (مجتمع المدن) بمؤسساته الإرادية وشبه الإرادية، وذلك على النقيض تمامًا من مؤسسات المجتمع البدوي/ القروي التي تتميز بكونها مؤسسات (طبيعية) يولد الفرد منتميًا، مندمجًا فيها ولا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة، والطائفة... الخ) وهو مفهوم يقوم على إقصاء البنى التقليدية الأهلية من تعريفات المجتمع المدني.

إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً او كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة فهو إذا مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة انه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي إن هذه الهوامش التي يمكن تسميتها بالمجتمع المدني [٨].

ويبقى المهم في الأمر بالنسبة إلى مفهوم المجتمع المدني ليس تكويناته، سواء كانت تقليدية أم حديثة، إنما المهم بالدرجة الأولى، القيم التي تقوم عليها هذه التكوينات من قبول الاختلاف واحترام حق الآخرين في تكوين منظمات أو مؤسسات تحقق مصالحهم، وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية، وسيادة قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتكامل والتنافس الشريف.

أما بالنسبة للديمقراطية فرغم إنها ببساطة آليات تتيح للشعب أن يحكم نفسه بنفسه في أفق من الحرية من ضمنها التعددية السياسية وسيادة القانون وضمان حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية، والاعتراف بوجود الطرف الآخر والقبول به شريكاً كاملاً في الوطن والتداول السلمي للسلطة. ومع ذلك ثارت خلافات حول مفهوم الديمقراطية، حول ماهيتها؟

ما هي الديمقراطية؟ ما هو شكلها؟ ما هو مضمونها؟ هل عقيدة أم منهج؟ هل هي حقاً منهج تفرضه ضرورات التعايش السلمي بين الأفراد والجماعات أم إن الديمقراطية عقيدة تنازع العقائد الأخرى وتحل محلها؟ عقيدة كلية أو إنها نظام فرعي في عقيدة ليبرالية تقدس الفرد ولا تقبل على حريته الشخصية أي قيد؟ هل الديمقراطية ممارسة مطلقة لا تقيدها شريعة ولا تحد غلوائها قيم؟ أم إنها ممارسة يمكن تقيدها دستوريًا بالشرائع التي يدين بها المجتمع المعني وبالقيم التي يجلها؟ هل الديمقراطية المعاصرة مناقضة بالضرورة للأسلام؟ هل الديمقراطية نظام حكم اقتصادي اجتماعي مؤسس بالضرورة على العقيدة الليبرالية وموجه لخدمة المصالح الرأسمالية، ومعبر عن قيمها، الهدف من طرحه وترويجه اختراق المجتمعات وتجريدها من توجيهاتها الوطنية، ومقومات شخصيتها المستقلة، وطمس هويتها، وإلحاق دولها التابعة بالسوق العالمية التي تسيطر على مقدراتها المصالح الامبريالية؟ [٩].

إن الديمقراطية نموذج وفكر في تطور مستمر تفرضه حاجات المجتمع وروح العصر، والديمقراطية مسألة نسبية وهي عملية تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يتمكن المجتمع من السيطرة على مصادر العنف، وإدارة أوجه الاختلاف سلميًا، تعبيرًا عن اجتماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع المواطنين من دون استثناء، وعبر الممارسة تخطو العملية الديمقراطية قدمًا نحو الرقي، وتتحسن نوعيتها تعبيرًا عن استقرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية وانعكاسها على السلوك العام، دلالة على النضج الحضاري للمجتمع.

الديمقراطية بنية وآليات وممارسة سياسية تقوم على المشاركة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس، ومن هذه الزاوية فإن المشاركة السياسية هي المظهر الرئيسي للديمقراطية، فانتشار المشاركة السياسية من لدن المواطنين في العملية السياسية يمثل التعبير العملي عن الديمقراطية، غير أن تحقيقها على صعيد الواقع العملي يتطلب توفر المؤسسات اللازمة لضمان مشاركة سياسية فعلية، وعلى أساس التناسب بين درجتي المأسسة السياسية والمشاركة السياسية يجري التفريق بين الأنظمة السياسية [١٠].

العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية:

يشكل المجتمع المدني (البنية التحتية) للديمقراطية وهو أشبه بالشرايين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية، وهما وجهان لعملة واحدة هي (الحرية).

وإذا كان من المسلمات أنه لا تنمية من دون ديمقراطية، فكذلك لا ديمقراطية من غير مجتمع مدني يكون كالأب الشرعي أو الأم الحاضنة التي تضمن للديمقراطية النمو والاستمرار والازدهار، وتجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد.

إن الديمقراطية إذا زرعت أو نقلت إلى تربة أي بلد بلا (مجتمع مدني) فلن تعيش وإذا عاشت، فإن ذلك يكون بوسائل صناعية، إلى أن يقبلها الجسم الاجتماعي، السياسي لهذا البلد وهو لن يقبلها إلا إذا ساندت هذه الديمقراطية المستزرعة تنظيمات مجتمع مدني.

ولعلنا ندرك عمق العلاقة العضوية بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذا عرفنا أن تنظيمات المجتمع المدني هي المسؤولة عن التنشئة المدنية السياسية المبكرة للمواطن عبر الجمعية والنقابة والحزب [١١].

إن المجتمع المدني والديمقراطية أمران يجب أن يفترض أحدهما الآخر، دون الدخول في جدل البيضة والدجاجة، إذا تراجعت الديمقراطية تراجع المجتمع المدني، وأصبح أقل مدنية، ولعل من أبرز أسباب الأزمة في الوطن العربي، ضعف المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وأحيانًا غيابه بشكل كلي.

إن ديمقراطية صندوق الاقتراع وحدها وفي غياب المجتمع المدني ومؤسساته، هي ديمقراطية عاجزة عن تطوير الدولة كما عن تعميق وعي المواطن، إن الديمقراطية التي لا يمارس فيها الفرد حقه في المشاركة السياسية، إلا مرة كل أربع سنوات، هي ديمقراطية ناقصة، أما الديمقراطية المرتكزة إلى المجتمع المدني، وإلى مؤسساته الشاملة للأحزاب والنقابات والهيئات والجمعيات، فهي الديمقراطية التي يمارس فيها المواطن كل يوم حقه في المشاركة والمراقبة والمحاسبة عبر المؤسسة التي ينتمي إليها، بل يتعرف المواطن خلال هذه الممارسة على أصول الديمقراطية، وتتعمق في داخله تقاليدها، هكذا يتضح أن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع هي علاقة عضوية، بل علاقة سببية فلا ديمقراطية من دون هذا المجتمع، ولا مجتمع مدني من دون حد أدنى من الديمقراطية.

بمعنى آخر، ترسو صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني، ومتى انحصرت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني، بمعنى أنها تعطلت عن دورها، وأصبحت عديمة الفاعلية، فليست مؤسسات المجتمع المدني أحد علائم الديمقراطية البارزة، وإنما هي تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية أيضًا، فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية لغير مجتمع مدني فاعل ونشيط، بل إن الديمقراطية تتعزز بوجود مؤسسات المجتمع المدني، ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها، تصون الديمقراطية وتعمل على ترسيخها [١٢].

إن تنظيمات المجتمع المدني هي الكفيلة لتفعيل الديمقراطية، ولهذا يرى بعض الكُتاب والباحثين إن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، يرجع إلى غياب نمو المجتمع المدني أو توقفه، وما يستتبعه من ثقافة سياسية مساهمة.

وهذا يعني أن جزءًا أساسيًا من أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بل التعثر ثم الاخفاق، تعود أسبابه إلى غياب أو ضعف تنظيمات المجتمع المدني، وتدمير قيمه، إن المجتمع المدني هو رهان المستقبل وهو الشرط الموضوعي لتحقيق الديمقراطية، ولن تتأصل الديمقراطية فكرًا وثقافة لدى الإنسان العربي ولن تتأسس في وعيه بحيث تتحول إلى قناعة لا تتزعزع كقناعة العقل بالضروريات البديهية، إلا بتفعيل تنظيمات المجتمع المدني، وإفساح المجال أمامها لتؤدي دورها الضروري في المجتمعات العربية المعاصرة.

ما تقدم يبين العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، ومن ثم الإجابة عن السؤال المزدوج: هل يمكن قيام الديمقراطية في مجتمع غير مدني؟ وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي؟ ويقود إلى سؤال آخر: ماذا عن علاقة الدولة بالمجتمع المدني والديمقراطية؟ إن العلاقة بين الدولة العربية والمجتمع المدني علاقة مختلة لصالح الدولة ومؤسساتها على حساب المجتمع المدني ومؤسساته، ومن أولى مؤشرات اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، تكمن في أسبقية نشوء مؤسسه الدولة الحديثة المنظمة بالنسبة إلى مؤسسات المجتمع المدني الحديثة.

تبعه قيام الدولة بتأميم كامل الحياة المدنية، وأخضعت المؤسسات الاجتماعية لخدمة الدولة وقضت على استقلاليتها، وبعملها هذا، كانت بعلم او من دون علم، تقضي على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث (كالنقابات والأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية ومؤسسات التربية والدين ووسائل الاعلام) وتتيح المجال لعودة التنظيمات المتخلفة كتنظيمات بديلة أي كشبكة جديدة للعلاقات الاجتماعية.

إن تدويل المجتمع والقضاء على تنظيمات المجتمع المدني والانغلاق لم تعط لنفسها فرصة اكتشاف نقاط الضعف الداخلية وتصحيحها، فقد أصبحت لا ترى في الوقت الذي كانت فيه الانحرافات تتعمق وتتجذر وتتراكم أكثر، إن انغلاق النظام السياسي داخل حصنه القمعي علامة ضعف قاتلة، لا يتم الانتباه إليها عادة إلا بعد فوات الأوان [١٣].

وأمام سياسة الاحتكار والمصادرة، لجأت بعض قوى المجتمع المدني إلى تأسيس قنوات للتعبير عن وجودها خارج النسق السياسي المنغلق القائم، مما قاد في كثير من الحالات إلى دائرة عنف ومواجهة مع السلطة السياسية، ولم يعد الحال يقتصر على تناقص شرعية

النظام السياسي، بل تعداه إلى قيام بعض مؤسسات المجتمع المدني بسحب إقرارها بشرعية الدولة نفسها وقد عبر عن ذلك بمحاولة تقويض الدولة القائمة وخلق بديل لها والمثال الحي القريب على ذلك دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، عندما انهارت داخليًا ومن دون طلقة معادية، لم تجد هذه الدولة المجتمع الذي يحميها من الانهيار، ولا الإنسان الذي يدافع عنها، وفي الأزمات التي تعرض لها لبنان والصومال، اختفت فيهما الدولة بسبب الصراع الداخلي، ولم تجد المجتمع الذي يمنع انهيارها، ولكن الفارق كبير بين القطرين، فالأول أخذت الدولة فيه تستعيد عافيتها تدريجياً بسبب وجود مجتمع مدني حديث، إضافة إلى اعتبارات إقليمية ودولية.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أنه كلما تنامت وقويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، والعكس كلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني، وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها، ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم.

إن العلاقة السوية بين المجتمع المدني والدولة ليست علاقة نفي وإثبات، وإنما هي علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر، حيث لم يعد الخيار بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني، لأنها تمثله، وبين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة، لأنه قادر على إدارة شؤونه، المجتمع المدني ليس لا دولة، وإنما هو شرط وجود الدولة مثلما إن الدولة هي شرط وجوده، على هذا لا ينشأ المجتمع المدني من ضعف الدولة أو من تدميرها، فما يلي مرحلة الدولة، ليس المجتمع الأكثر تطورًا، إنما مرحلة ما قبل الدولة، وقد تكون الفوضى والتفتيت[١٤].

أما عن علاقة الدولة بالديمقراطية فيمكن القول، إن ممارسة الديمقراطية لابد من أن تجري في إطار الدولة، وهي لا تعني لا دولة، ولكن الإشكالية إن كيان الدولة العربية - من حيث وجودها كدولة- لا يزال لا يحتمل بقوة التعددية الديمقراطية، لأن التعدديات العصائبية المترسبة لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة والمجتمع الحديث وهذا النوع القديم من التعددية، سرعان ما يغطي التعددية الديمقراطية ويحل محلها بشكل يتجاوزها إلى ما يشبه الفوضى أو الحرب الأهلية.

وقبل قرون شخص ابن خلدون هذه الظاهرة بالقول (إن الأوطان الكثيرة العصائب قبل أن تستحكم فيها دولة) فكيف يمكننا ممارسة الحرية والديمقراطية من دون كيان وسياج دولة يوفر لها البوتقة اللازمة والحامية؟ علمًا أن الدولة الديمقراطية العريقة نمت أولاً، ثم استقرت من حيث هي دول، ثم تحولت تدريجًا إلى دول ديمقراطية[١٥].

فهل من الممكن أن تكون حرية وديمقراطية خارج الدولة؟ إذا كانت (الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية)، فأن الوجه الآخر للمسألة:(إن الحرية خارج الدولة طوبى خادعة) بحسب تعبير عبد الله العروي[١٦]، وكل من أراد إسقاط دولة، بغير منطق الدولة، لا محالة منكسر دون مطمحه، أما الوجه الآخر فان الديمقراطية لا تنضج، ولا يجري التدريب عليها ومن ثم الوعي بها، إلا من خلال الممارسة، إن الاستئثار بالسلطة مهما حسنت النيات، وهي في الغالب لا تكون حسنة في هذا المجال لا يمكن أن يؤدي إلى (نضج الشعب) بل بالعكس، هو بالتأكيد يؤدي إلى خنق إمكانيات التفتح والنضج في الفرد والجماعة.

إن الدولة والديمقراطية توأمان سياميان والفصل بينهما، والتفكير في احدهما بمعزل عن الآخر، يؤدي في النهاية إلى الإضرار بهما معًا، كما إن الدولة التي تعاني من قيود التبعية لا يمكن ان تكون دولة حريات، ولا تنتج الحريات، وإضافة إلى ما تقدم يتولد حذر من عمومية تيار الديمقراطية على استقرار المجتمعات ومستقبلها من خشية أن تكون الديمقراطية أداة وليست غاية، وقد تمهد الطريق لتفكيك يمكن أن يكون جغرافيًا واجتماعيًا وسياسيًا[١٧]:

- الدولة لم تضرب جذورها عميقًا في الأرض وقد تآكلت شرعيتها في نظر المجتمع للتداخل بين شرعية الدولة وشرعية النظام السياسي، فالدولة لم تتطورباعتبارها تعبيراً عن مجتمع معين له قيمه وأهدافه وطموحاته، فبقدر ما تعبر عن ذلك تستطيع أن تدعم شرعية وجودها كإطار سياسي للمجتمع، إنها لم تتطور ككيان له استقلالية عن شخص الحاكم، بل أصبحت أداة في يد الحاكم لإحكام قبضته على المجتمع.
- التنمية لم تفلح بعد، بل باءت بالفشل.
- المجتمع لم يأخذ صيغة المؤسسة، وهو غير مندمج، ولم تتأسس لديه فكرة الاجتماعية والمصلحة العامة، وظل محافظًا على الفرعيات الارثية والعصابية (طائفة، قبيلة، جهة).
- إنها فوقية وليست قاعدية، أي ليست وليدة الواقع ونضحه ونضجه وهذا يدفع إلى القول إن إملاء القيم الديمقراطية وحقنها من غير أن تكتمل الشروط التاريخية قد يتسبب في تشقق الجدار السياسي وتبعثر الجسد الاجتماعي وربما ينتهي إلى التناحر، أي إنها قد تصعد تنافس تناحري، وقد تنتهي إلى نزاعات داخلية.

الإطار العملي

أسس تدعيم المجتمع المدني

ما الذي ينتج المجتمع المدني؟ إن وجود مؤسسات المجتمع المدني شأنها شأن مختلف المؤسسات تخضع لقواعد وآليات خاصة بها، من جهة، ولتكون ناجعة وفعالة تحتاج إلى متطلبات أو شروط لا بد من توفرها، من جهة أخرى.

بمعنى آخر: عندما نستعمل عبارة:(أسس تدعيم المجتمع المدني) فإننا نريد بها دلالتين! أما عرض مجموعة الشروط التي يجب توفرها لإيجاد مجتمع مدني، أو تقديم قائمة من العوامل التي يجب اجتماعها لكي يتمكن المجتمع المدني من أداء وظيفته.

وفي ضوء ذلك ذهبنا لتحديد ثلاث إطارات رئيسة لنمو مجتمع مدني أو لتدعيم نجاعة مجتمع مدني موجود وتفعيله.

١. الإطار القانوني السياسي:

يتضمن الإطار القانوني السياسي مبادئ وقواعد قانونية وسياسية، لن يتحقق وجود المجتمع المدني ما لم تتوافر، أو إنها تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته في حالة وجوده وكما يلي[١٨]:

أ- وجود دستور مستفتى عليه شعبيًا، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

ب- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات.

ج- أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.

د- احترام النظام القضائي واستقلاله لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية.

هـ- أن تحول القوانين دون انتهاك الحريات، أو حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور أو إعلان الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها.

و- المشاركة السياسية الحقيقية في صنع القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات.

هذا ما ينبغي أن يكون، إلا إن واقع الحال المتبع في المجال الدستوري الحقوقي لا يسمح بإشاعة مناخ وفلسفة علاقات سياسية ومجتمعه تدفع بالمجتمع المدني إلى الواجهة والمفارقة اللافتة للنظر انه رغم الإنتاج المتزايد لقواعد قانونية في شتى المجالات بكميات كبيرة، إلا انه يلاحظ الطابع الهامشي للقانون في الكثير من البلدان العربية سواء من جهة الأنظمة السياسية، أو من جهة التزام وتعامل المواطن مع القوانين، ومن ثم أصبحت المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي سمة عامة لوضعية القوانين العربية.

أخرى عندما نعالج مسألة المجتمع المدني انطلاقاً من الفكر القانوني وموقعه في إطار المجتمع في كليته، تنكشف إذ ذاك العوائق التي تعرقل بروز المجتمع المدني، ويتمثل ذلك عدة مؤشرات منها:

إن الدولة في مجتمعنا ليها شبكة واسعة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والترفيه ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والاتحادات المهنية والجمعيات بأنواعه، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالاً من مجالات نشاطاته إلا تدخلت فيه تحت تبريرات وشعارات مختلفة، أولاً وثانيًا إن النظام العربي الرسمي في مجمله لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصرة والى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، وثالثاً يشكل ضعف المؤسسات القضائية وتبعيتها أحسن تعبير عن وضعية المجتمع المدني في الأقطار العربية فبالجملة تظهر وضعية القضاء الدستوري ودوره في حماية حقوق الإنسان سواء المكفولة في الدستور أو خارجه، ضعيفة في جل الأقطار العربية[١٩]. يكمل ذلك إن تأسيس الجمعيات في الوطن العربي يخضع لشروط قاسية وتحريات، والى رقابة على التأسيس ورقابة على النشاط، إلى حق حل الجمعيات أو دمجها من دون أن يكون ذلك من سلطة القضاء بل من سلطة جهة إدارية مختصة، فضلاً عن إجراءات إدارية أخرى لا حصر لها[٢٠].

مما تقدم يتضح إن إحدى أزمات المجتمع المدني العربي تنبع من القيود القانونية والسياسية التي تفرضها الدولة على تنظيمات المجتمع المدني، سواء في ما يتعلق بقيام هذه التنظيمات أو بتأسيسها في الأصل، أو السماح لها بممارسة أنشطتها بحرية، ويكون المطلوب لكي تأخذ تنظيمات المجتمع المدني ومؤسساته فرصتها للنمو والتطور والازدهار- تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة وانسب صيغة سياسية لهذا الغرض، هي تحقيق الديمقراطية.

٢. الإطار الثقافي:

باد ذي بدء هل المجتمع المدني هياكل وأبنية ومؤسسات، إذا ما توافرت ينشط المجتمع المدني؟ من الواضح إن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية مستقلة عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها، ما لم تعززها بل تسبقها ثقافة سياسية مساهمة مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين، واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، من جهة ، ومن جهة أخرى وعي المواطنين بحقوقهم في المشاركة السياسية وضرورة المعرفة بها، بل التمسك والتعاطي مع هذه المشاركة السياسية كواجبات وليس فقط كحقوق.

وبمعنى آخر إشاعة ثقافة مدنية مساهمة وذلك للترابط وثيق الصلة بين المؤسسات من جهة، والعقلية السائدة في المجتمع من جهة أخرى، لأن المؤسسات تنشأ في

وسط اجتماعي وحضاري معين، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الأتم إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط.
إذًا إن وجود مجتمع مدني هو أولاً وقبل كل شيء ثقافة، أي أبنية نفسية وردود فعل آلية نكاد لا نفكر فيها وقوالب فكرية نؤول على أساسها الأحداث التي تطرأ فنقومها وفقًا لها بعبارة أخرى لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية.
إن إنتاج المجتمع المدني يرتبط بنظام القيم، ولاسيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية، على هذا يتضح إن العقبة الرئيسية التي تعترض تطور قوى المجتمع المدني ومؤسساته ليست غير شيوع ثقافة الخضوع والتبعية وهيمنتها على مجمل علاقات الحكم والسلطة ولا يزال نمط الثقافة السائد في معظم المجتمعات العربية يسير بالاتجاه الذي يحرم تكوين مؤسسات المجتمع المدني أو يتولى مصادرة دورها الفعلي، ولا تزال التوجيهات السياسية في بعض الأقطار العربية تدور في أبنية تقليدية وأثنية والتحزب والإقليمية، ولم يجري إرساء حكم القانون والتخلي عن مبدأ المباريات الصفرية وإرساء قيم التوفيقية والحلول الوسطى كآليات مهمة لاحتواء القبلية والطائفية وتدعيم القيم المدنية[٢١].
على هذا، فإن نموذج الثقافة السياسية الملائم لتطوير المجتمع المدني هو النموذج الذي يركز على إمكانية التنافس السلمي بين القوى السياسية، والتكافؤ النسبي في السلطة بين مراكز القرار ثم الثقة المتبادلة بين الأفراد، وكل ذلك يلعب دورًا مهمًا في تشكيل المعتقدات السياسية الديمقراطية بين الأفراد.

٣. الإطار الاقتصادي – الاجتماعي:

يقصد به تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، كأساس لابد منه لتوليد المجتمع المدني فحتى الآن، ينسب المجتمع المدني إلى بلدان الرأسمالية الغربية المصنعة بشكل متقدم، أي إن المجتمع المدني هو مجتمع متقدم صناعيًا، وعلى هذا الأساس ليس من الصعب أن يلاحظ المراقب السياسي إن نظم الديمقراطية المتعارف عليها قد نشأت في تلك الأقطار التي نجحت قبل غيرها في السيطرة على العملية الحضارية التقنية والعلمية والإنتاجية، أو بكلمة مختصرة على الحداثة، وإنها لا تزال تقتصر اليوم على تلك الأقطار التي نجحت في تجاوز هوة التأخر والقطيعة التاريخية، أو وضعت نفسها جديًا على أرضية تجاوزها.
وبالمقابل تعيش الأُمم والشعوب الأخرى التي أخفقت في السيطرة على هذه الحداثة بشكل دائم ومن أكثر من قرن، في ظل السلطة المطلقة، القانونية أو التعسفية[٢٢]، وانتهت دراسات عدة إلى وجود علاقة عكسية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي والمشاركة السياسية، فالعنف السياسي ينخفض في النظم الديمقراطية نظرًا لوجود مؤسسات سياسية وسطية تنظم العلاقات بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي[٢٣].
إن شبه استقلال وشبه اقتصاد وشبه تطور وشبه تنمية وشبه مؤسسات تعطي في التحليل الأخير شبه مجتمع مدني، وهذا يحدد في ما يحدد علاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني[٢٤].
بمعنى إن تحديد الديمقراطية يحدد مدنية المجتمع.
وهكذا، لا مجتمع مدني مع التخلف ولا مع التبعية ولا مع الاقتصاد الريعي مهما بلغ حجم فائض هذا الريع، وهي أعجز من أن تكون ناقلات وحاملات وحاضنة للتعددية السياسية والديمقراطية والمجتمع المدني.

الخـاتـمـة

تبين من خلال محاور البحث العلاقة الجدلية والمتبادلة بين المجتمع المدني والديمقراطية، فعبر آليات المجتمع المدني تتبلور الممارسة الديمقراطية أداء وتربية، وأسلوبًا في التفكير والعمل، وعبر صيغ المجتمع المدني المتاحة يمكننا التوسع التدريجي في هامش المشاركة في الحياة العامة.

إن من متطلبات قيام وتفعيل الممارسة الديمقراطية العمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات وسيطة بين الفرد من ناحية والدولة من ناحية أخرى، وهي البديل الوظيفي لمؤسسات المجتمع التقليدية، ولأنها هي مؤسسات المراقبة والمحاسبة بل والمشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إن العمل الديمقراطي من دون مؤسسات تنظمه وتصونه وتطوره يتحول إلى مجرد خطوة دعائية سرعان ما يتم استيعابها وإفراغها من مضمونها أو التراجع عنها، بينما العمل المرتكز على مؤسسات هو بناء متراكم يمكن أن ينتقل من جيل إلى جيل، وكلاهما المجتمع المدني والديمقراطية لا يمكن قيامها في أجواء عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، أجواء الفوضى والاضطرابات ولا يمكن لهما القيام كذلك خارج إطار الدولة، وعليه تصبح العلاقة ثلاثية الأطراف والأبعاد وعزل أحد الأطراف أو إضعاف دوره ينعكس سلبًا على مجمل السلم والاستقرار المجتمعي.

الهـوامـش:

[١] - احمد شكر حمود الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٢٥.

[٢] - سعيد بنسعيد العلوي، مفهوما الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر، ورقة قدمت إلى الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص١٧١.

[٣] - محمد جمال باروت، المجتمع المدني مفهومًا وإشكالية، حلب، دار الصداقة، ١٩٩٥، ص١٢.

[٤] - علي أومليل، حول أسباب العنف السياسي، ورقة قدمت إلى العنف والسياسة في الوطن العربي، تحرير أسامة الغزالي حرب، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧، ص١٨.

[٥] - في إطار نسبية مفهوم المجتمع المدني وفقًا لأطواره التاريخية، أنظر: جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة ألياس حنا أليا‌س، ط٢، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٧٧، ص٥١.

[٦] - محمود عبد الفضيل، ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية، ورقة قدمت إلى قضية الديمقراطية في الوطن العربي، طرابلس الغرب، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، ١٩٩١، ص ٤٨٦.

[٧] - محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص١٨٤.

[٨] - المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول ١٩٨٨، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص١٩٥.

[٩] - علي خليفة الكواري، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، ورقة قدمت إلى: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٣.

[١٠] - حسين علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، ورقة قدمت إلى مسألة الديمقراطية ف الوطن العربي، نفس المصدر ، ص١٠٦.

[١١] - عبد المجيد الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٢، تشرين الأول ٢٠٠١، ص ٩٧.

[١٢] - حسين علوان البيج، مصدر سابق، ١٦١.

[١٣] - علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في سليمان الرياشي وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٥٥.

[١٤] - احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٨٧.

[١٥] - محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، ورقة قدمت إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١١٢.

[١٦] - عبد الله العروي، مفهوم الدولة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨١، ص ١٦٧.

[١٧] - كاظم هاشم نعمة، نقد الفكر الاستراتيجي المعاصر، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٤-١٩٩٥.

[١٨] - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص٢٩٤.

[١٩] - عبد الله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ٢٤٢.

[٢٠] - أماني قنديل المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة الجمعيات الأهلية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤، ص٣٢.

[٢١] - حسين علوان البيج، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، النموذج الإفريقي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٧، ص٢٢.

[٢٢] - برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الأُمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص٢٢.

[٢٣] - حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ٢٨٦.

[٢٤] - عادل سمارة، الأنظمة والتشكيلات الاجتماعية العربية معيقات وليست ناقلات للمجتمع المدني، مجلة كنعان، عمان، مركز إحياء التراث العربي، العدد ٦٤، أيار ١٩٩٥، ص٤٦.